

قانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٨٢

بفتح اعتماد إضافي بموازنة الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي
عن الفترة المالية يناير/يونيه ١٩٨٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه .

(المادة الأولى)

يفتح اعتماد إضافي بموازنة الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي عن الفترة المالية
يناير/يونيه سنة ١٩٨٠ بمبلغ ١٧٢٩٧٤٤ جنيها (مليون وسبعمائة وتسعة وعشرون ألفا
وسبعمائة وأربعة وأربعون جنيها) وذلك لمواجهة الزيادات التي وقعت على الأبواب وفقا
لما يلي :

أولا - الاستخدامات الجارية :

زيادة اعتمادات الاستخدامات الجارية عن الفترة المالية يناير/يونيه سنة ١٩٨٠
بمبلغ ٢٧٧٨٠١ جنية (مائتان وسبعة و صبعون ألفا وثمانمائة وواحد جنية) بالبواب الثاني -
النفقات الجارية والتحويلات الجارية .

ثانيا - الاستخدامات الرأسمالية :

زيادة اعتمادات الاستخدامات الرأسمالية عن الفترة المالية يناير/يونيه سنة ١٩٨٠
بمبلغ ١٤٥١٩٤٣ جنيها (مليون وأربعمائة وواحد وخمسون ألفا وتسعمائة وثلاثة
وأربعون جنيها) موزعة على الأبواب التالية :

- (أ) الباب الثالث - الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ٨٢١٠١٧ جنيها .
- (ب) الباب الرابع - التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٦١٤٩٢٦ جنيها .

ثالثا - الإيرادات الجارية :

زيادة اعتمادات الإيرادات الجارية عن الفترة المالية يناير / يونيو سنة ١٩٨٠ بمبلغ ٢٧٧٨٠١ جنيه (مائتان وسبعة وسبعون ألفا وثمانمائة وواحد جنيه) بالباب الثاني الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية .

رابعا - الإيرادات الرأسمالية :

زيادة اعتمادات الإيرادات الرأسمالية عن الفترة المالية يناير / يونيو سنة ١٩٨٠ بمبلغ ١٤٥١٩٤٣ جنيتها (مليون وأربعمائة وواحد وخمسون ألفا وتسعمائة وثلاثة وأربعون جنيتها) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) الباب الثالث - الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ٩٨٩٩٤٣ جنيتها .

(ب) الباب الرابع - القروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ٤٦٢٠٠٠ جنيه .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ذي القعدة سنة ١٤٠٢ (٢٣ أغسطس سنة ١٩٨٢)

حسنى مبارك